

اقتصاد

مقال

تفّلت الأسعار وفرض الضرائب
"عيب" ... وكفى

ملاحظة وحيدة نسوقها الى المسؤولين في وزارة الاقتصاد والتجارة. ملاحظة وحيدة: "عيب" وكفى. اقصى طموحنا ان تكفوا عن توزيع البيانات الرسمية وتهديد المحركين والمستفيدين. اقصى طموحنا ان تقول هذه المصلحة لنفسها "عيب" وكفى... لم يعد لمراقبتهم هدف، ولا لزرع الاحياء والمحلات بمفتشهم الوهميين قيمة، ولا لمكافحة الغلاء جدوى، ولا لمنعهم الغش منفعة، ولا لضبطهم بالجزم المشهود تجارا تجاوزوا الاسعار الرسمية باليرة اشواط، ومسافات ضوئية بالدولار، في بيع سلعهم. نريدهم فقط ان يتوقفوا عن ادعاء كل ذلك، وان يقولوا لانفسهم عيب وكفى. لا نريدهم ان يجروا التحاليل المخبرية على الانتاج الصناعي والغذائي، المستورد والمحلي. ولا نريدهم ان يساهموا في اخراج لبنان من الفوضى الاقتصادية التي اوقعته فيها السياسة الرسمية للدولة. المستهلكون المغلوبون على امرهم الذين دفعوا ويدفعون اسعارا مضاعفة ثمنا لسلعهم الرئيسية، يعتبرون النشاط الاعلامي الذي تقوم به وزارة الاقتصاد تشفيا واهانة وتضليلا. وهم ربما يقولون لكل من يتجاوز كفى، لكنهم لا يمكن ان يوافقوا على المتاجرة بقضيتهم وادعاء الحرص على مصالحهم. كلنا يعرف حجم وزارة الاقتصاد واطار تحركها، ونعرف انها في هذه الايام "مزحة". لا نطلب منها الا ان تلتزم الصمت بدلا من اطلاق التصريحات والبيانات التي لا نفع منها سوى ذر الرماد في العيون.

الكل يعرف، بما فيهم وزارة الاقتصاد، ان يؤدي الارتفاع الحاد في اسعار المواد الغذائية والسلع الاساسية، الى ارتفاع معدلات الفقر والتشرد في المجتمع، كما يؤدي الى زيادة الجريمة ولنا منها امثلة عديدة كل يوم، اضافة الى الاضطرابات الاجتماعية وانتشار الرذيلة بكل مشتقاتها. مع كل المسؤولية التي يجب ان تتحملها وزارة الاقتصاد، تطل علينا حكومة تصريف الاعمال كل فترة لا بل كل يوم، بزيادة الاعباء الضريبية والرسوم وزيادة الدولار الجمركي ووو...

ان فرض الحكومة للضرائب والرسوم يهدف الى تمويل خزانتها بهذه الطريقة لتغطية عجزها الموعول في القدم، ولتمويل اداراتها وخدماتها العامة، ولدفع الرواتب والاجور لموظفيها المضربين عن العمل بسبب او بغير سبب، وهذا الامر يحدث منذ انشاء الكيان اللبناني وحتى اليوم. كل هذه الامور اثرت سلبا وبشكل كبير على المجتمع. فقد ازدادت تكاليف المعيشة على المواطنين، وانعكست على قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الاساسية. كذلك يؤثر الارتفاع العشوائي للضرائب على القطاعات الاقتصادية، مثل الشركات والمؤسسات الصغيرة مما سيؤدي الى خسائر واغلاق بعض الاعمال.

ان رفع الضرائب والرسوم يمكن ان يؤثر ايضا على المواطن المفلس، الذي لديه صعوبة في تلبية الاحتياجات الاساسية. فقد يجد صعوبة في سداد الضرائب والرسوم المفروضة عليه، مما يزيد من مشكلاته المالية ومن احتمال الدخول في دوامة الديون التي لا تتوقف.

قد يؤدي رفع الضرائب والرسوم كذلك الى خفض نسبة الدخل المتاحة للمواطن المفلس، وقد تتضرر قدرته على تلبية احتياجاته الاساسية، مثل السكن والطبابة والتعليم. مع ممارسات وزارة الاقتصاد تجاه تفلت الاسعار، وموقف حكومة تصريف الاعمال من فرض الضرائب والرسوم، يجب ان يتم تحليل الوضع بحذر لأن الاحتجاج والاحتقان الذي يغلي في الصدور ربما يتطور بحسب خبراء علم الاجتماع الى ثورات تطالب بتغيير النظام السياسي.

عصام شلهوب

من المخاطر على الاستثمار وبيئة مشجعة وفي مقدمها الاستقرار والامن، والبدء بتنفيذ المشاريع استنادا الى خارطة طريق تشمل كل المناطق، عندئذ سيأتي القطاع الخاص الاجنبي المرتبط بلبنان اصلا وهو ليس معزولا عنه. تكمن المشكلة في اعادة هيكلة الدولة وفي محاولة السياسيين الاستمرار في الهيمنة على ادارات الدولة والقطاع العام، لذلك فان الهدف من الحوار المطلوب هو عدم الغاء دور اي طرف، اذ نرفض الغاء حقوق الناس او الشركات او الودائع الموجودة في المصارف، بحيث يكون الحوار سبيلا لكيفية معالجة هذه المشاكل. المطالبة برئيس للجمهورية وبحكومة جديدة لا يعني بقاء القديم على قدمه. لبنان يحتاج الى ادارة جديدة تعتمد مبدأ الشفافية والتشدد في تطبيق القوانين والانظمة التي تراعي الانتاجية والمصلحة الوطنية، لأن سوء الادارة اوصلنا الى ما نحن فيه.

■ ما الذي يمنع اتخاذ قرارات الاصلاح الاقتصادي الشجاعة ولو كانت مؤلمة احيانا؟
□ كل قرار يحتاج الى ان يتمتع من يتخذه بفكر واع، لكي يعرف كيفية تنفيذه. ان تشابك الصلاحيات بين رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، وكل وزير على حدة، يدفعنا الى التساؤل حول صلاحية اتفاق الطائف، وهل هو الذي نريده اليوم؟ لا يمكن لرئيس الجمهورية ولا لرئيس الحكومة ولا للوزير اتخاذ القرار منفردا، بل يجب ان يصدر عن مجلس الوزراء مجتمعا، ومع ذلك يمكن الوزير ان يقر او يحجب اي قرار منفردا. هذا النظام قد يكون في السابق جيدا، لكننا نحتاج اليوم الى نظام سياسي جديد ونظام اداري يسمح باتخاذ قرار تواكبه خطة تنفيذية من دون ان تعطله الحكومة او مجلس النواب. نريد اعادة تنظيم وهيكلية جديدة.

■ هل اثاره اهتمام رأسمال اجنبي بالاستثمار في لبنان اسهل من عودة الراسمالي اللبناني؟
□

عنصران يُعيدان الإستثمار: الإستقرار والثقة
لبنان لم يفقد ميزاته التفضيلية

ليس صحيحا ان لبنان فقد ميزاته التفضيلية، فهو لا يزال يمتلك العديد من المقومات الاقتصادية والجغرافية والثقافية التي تجعله جاذبا للاستثمار في مجالات مختلفة. رئيس اتحاد المستثمرين اللبنانيين جاك صراف اكد لـ"الامن العام" ان "عودة الايمان بالاستثمار في لبنان ترتبط بتوفير اجواء تقوم على الاستقرار والامن". واعتبر رئيس تجمع رجال الاعمال نقولا ابوخاطر انه "من دون استعادة الثقة لا يمكن جذب الاستثمارات".

سئم اللبنانيون من تكرار مبررات عدم النهوض الاقتصادي وعودة الاستثمارات اليه، فيما التحديات التي يواجهها في جذب المستثمرين المحليين والاجانب كثيرة. تأتي هذه التحديات من جوانب عدة، في طلبتها عدم وجود استقرار سياسي وامني، وبالتالي فقدان الثقة، تدهور العملة الوطنية، تفاقم الازمة المالية والمصرفية، وتطبيق سياسات ضريبية لا تتناسب مع قدرة المستثمرين

صراف: سوء الادارة
اوصلنا الى ما نحن فيه

رئيس اتحاد المستثمرين اللبنانيين جاك صراف.

■ هل تحقيق هذه الشروط هو لارضاء الراسمالي الاجنبية فقط؟
□ عندما نعيد الى القطاع الخاص الايمان بالاستثمار في لبنان، عبر توفير اجواء بعيدة على استقلالية القضاء وتفعيله. لنا الحق في ان يكون لدينا دولة راسخة حقيقية وليست افتراضية، وعلى القطاعين الاقتصادي والاجتماعي تحمل مسؤوليتهما ايضا.

■ هل يمكن ان يستعيد الانتعاش الاستثماري دوره في ظل دولة مفككة؟
□ يقال ان لبنان بلد العجائب. اذ مر هذا البلد بحروب مدمرة وصعوبات سياسية كثيرة خطرة، ونحن اليوم في خضم حرب سياسية واقتصادية. ولاستمرار زمن العجائب، يجب انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة جديدة ومجلس نيابي يتحمل المسؤولية بعيدا من المبايعة الشعبية. اذ تؤكد النتائج التي افرزتها الانتخابات النيابية الاخيرة، ان الخروج من التبعية بات امرا واقعا. ويعتبر وجود ثلاث جبهات سياسية داخل المجلس اضاءة اساسية، نأمل في ان تتعزز مستقبلا، ولم يعد احد مهتما بما يقوله السياسيون. هناك شروط دولية وليست محلية، والاعجوبة ممكنة اذا تم التزام هذه الشروط ومن اولوياتها تنفيذ الاصلاحات والاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وترسيخ الاستقرار الامني خصوصا ان السلاح منتشر في كل لبنان وموجود في كل بيت. لذا المطلوب تعزيز القوى الامنية بكل قطاعاتها والعمل

اقتصاد

□ بالعكس، الهدف من ذلك هو اعطاء الاستقرار للرأسمال. فالاستثمار في اي قطاع يحتاج الى توافر اسس ضرورية وفي طبيعتها وجود قطاع مصرفي سليم لتأمين التمويل، وقضاء مستقل وفعال، ودولة ووزارات ودوائر تتفاعل مع المستثمرين. كل هذه الشروط غير متوافرة اليوم في ظل الواقع السياسي الذي فرضه نظام الطائف الذي وضع عام 1990 لارضاء فريق وسحب الصلاحيات من فريق اخر، وقد اثبتت هذه التجربة فشلها. نحتاج الى نظام ودولة ودستور، والا يترك امر القرار للوزير وفق ما يريته ويريد.

■ الا تعتقد ان السمعة السيئة التي نعيشها اليوم حرمت لبنان الصديقة الدولية؟
□ هذه الفكرة تؤكد عدم امكان جذب الاستثمارات المحلية والدولية من خلال السمعة السيئة. ان الامر يتطلب نظاما سياسيا جديدا لأن الظروف اليوم تختلف عن تلك التي

السمعة السيئة
لا تجذب الاستثمارات

كانت سائدة عند اقرار نظام الطائف. لا يمكن الانطلاق بجذب الاستثمارات من دون اسس واضحة للزواج بين كل الاطراف اللبنانية.

■ ما هي شروط ارضاء الرساميل الاجنبية؟
□ مجالات الاستثمار كثيرة في السياحة والزراعة والصناعة والتكنولوجيا، فهذه القطاعات اساسية والفرص متاحة ومتوافرة، لكن لن نتقدم اي خطوة الى الامام من دون وجود رؤية لجذب مستثمرين. نحن نعمل اليوم من دون مصارف، والاستثمار في اي قطاع يحتاج الى قطاع مصرفي

ابوخاطر: على الدولة تخفيف
تهاونها على الضرائب

■ كيف يمكن العودة الى نقطة انطلاق استثمارية جديدة؟
□ علينا السعي الى اعادة اجواء الثقة. يبدأ المشوار بالاستقرار السياسي عبر انتخاب رئيس للجمهورية يملك رؤية اقتصادية وتشكيل حكومة متجانسة، لنتمكن من الخروج مما نحن فيه. وهنا يأتي دور القطاع الخاص لوضع رؤية اقتصادية واحدة تكون قاطرة النمو السياسي والاقتصادي.

■ ما هي العناصر التي تساعد على انعاش الوضع الاقتصادي والاستثماري؟
□ كان الناتج المحلي قبل الازمة ما بين 55 مليار و56 مليار دولار، وقد تدهور في شكل سريع حتى وصلت قيمته الى ما بين 22

لتأمين التمويل. مجالات الاستثمار متنوعة والقطاعات الانتاجية تتغير ويجب التعايش مع المتغيرات، والا سنراجع الى الوراء، نحن مدرسة التجارب البشعة. اولاً، يجب وضع عقد اجتماعي جديد في ما بيننا، ومن ثم الاتفاق مع صندوق النقد والتفاوض معه. يجب ان نتفق على اي نظام نريد وهو عنوان كبير، اذ لا يحاور صندوق النقد دولة كل "مين ايدو الو"، دولة تعمها الفوضى.

■ ما الذي يمنع الانطلاق مجددا نحو اقتصاد منتج؟

□ تم التخطيط لافلاس الدولة منذ العام 2018 ونفذوا ذلك عام 2019. هناك قرار دولي واقليمي بافلاسنا والبراهين كثيرة. لن يتغير شيء قبل ان تتغير عقلية المسؤول، وهذا الامر صعب. تحدثوا عن مؤتمر سيدر وهو قرار دولي ثم انسحبوا منه. لا امل في مساعدة الخارج قبل ان نساعد انفسنا.

لذا يجب خلق البيئة الحاضنة ليس فقط لمن يبيع السلع بل لمن يبيع الخدمات. قطاع بيع الخدمات اللبنانية الى الخارج بجودة وتنافسية عالمية يتطور بسرعة.

■ الا تعتقد ان الخسائر الناتجة من الانهيار المالي والنقدي ستكون عائقا امام عودة الاستثمارات؟

□ هذه النقطة الثالثة التي يمكن ان تقسم الى دين القطاع العام، ودين القطاع الخاص، ودين المواطنين. بات دين القطاع العام يوازي 35%، ويمكن هذا القطاع من اعادة هيكلة نفسه. بالنسبة الى دين القطاع الخاص الذي كانت قيمته ما بين 47 مليار دولار و50 مليارا قبل الازمة، بات يساوي مقوما بالدولار

الحقيقي حاليا نحو ملياري دولار او اقل، من اصل الناتج المحلي المقدر بـ 10%. ويعتبر هذا الدين متدينا مقارنة بديون دول العالم. لذا، اذا تمت اعادة هيكلة المصرف المركزي والمصارف التجارية، وجدولة دين المواطنين، سنرى مقدار امكان لبنان للنهوض. المطلوب الوصول الى حل مع صندوق النقد الدولي، لأن لا عودة للثقة من دون ذلك.

■ ما هي شروط ارضاء الرساميل للعودة الى لبنان؟

□ يجب استعادة الثقة عبر اتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي يساعد على زيادة تمويل القطاع الخاص وليس الدولة فقط. كما ينبغي الان نسي خطر الاقتصاد النقدي، البالغ حجمه بحسب البنك الدولي 10 مليارات دولار، اي 43% من حجم الاقتصاد، مما يشكل خطرا كبيرا على سمعة لبنان الخارجية، ويهدد لادراج لبنان في القائمة الرمادية، وقد اعطي سنة، لتصحيح الوضع.

■ هل يحتاج الانتعاش الاستثماري الى قطاع خاص تدعمه الدولة؟

□ يهدف القطاع الخاص الى زيادة حجم مبيعاته وتخفيف الكلفة للاستمرار بالاستثمار وتجنب الخسارة. لكن ما يحدث من ارتفاع في قيمة الابعاء المتأينة من زيادة الضرائب والرسوم ورفع الدولار الجمركي، سيؤدي الى دخول القطاع في ازمة مالية وسيولة. ففي وقت يسدد القطاع الخاص الشرعي متوجباته للدولة، تنشط السوق الموازية او السوداء وتجنبي الارباج، فيما الدولة لا تتحرك لوقفها. على الدولة تخفيف تهاونها على الضرائب العشوائية، اغلاق معابر التهريب، مكافحة الشركات غير الشرعية، والقضاء على السوق الموازية بكل تشعباتها. تتطلب زيادة موارد الدولة وضع خطة خمسية تاكبتها خطة سنوية، ومن هنا ننتقل الى الاصلاحات التي يجب تنفيذها. تبدأ بتوقيع الاتفاق مع صندوق النقد، والمباشرة باعادة هيكلة المصارف واستقلالية القضاء واصلاح قطاع



رئيس تجمع رجال الاعمال نقولا ابو خاطر.

لا عودة للثقة
من دون البنك الدولي

تصل الى 25%. كما استطاع قطاع الخدمات والتكنولوجيا تأمين نحو 400 فرصة عمل، وبدا لبنان ينافس بلدان العالم باعتماد شبابه على الابتكار، اذ تم استثمار اكثر من نصف مليون دولار في هذا المجال وسيصل قريبا الى مليونين عام 2030، شرط تأمين خدمة انترنت مستدامة وبكلفة متدنية. ولا يجب اغفال قطاع الصناعات الغذائية التي ينتج بافضل نوعية وبجودة عالمية. كما استطاع لبنان دخول عالم التجارة الالكترونية واثبات وجوده بفاعلية. وهنا يطرح السؤال عن دور المطار وضرورة تطويره، خصوصا اذا رفعت العقوبات عن سوريا. وقد رسم البنك الدولي خارطة طريق للمرافق اللبنانية ودورها مستقبلا اذا ما ربطت بطريق الحرير المخصص لتوريد السلع من الصين الى اوربا. المجالات كثيرة، منها ادارة مشاريع القطاع العام بعد اعادة هيكلته، اضافة الى قطاع الصحة السياحية التي يمكن ان يعود الى تألقه. كما يأخذ موضوع الغاز حيزا مهما من الاستثمارات المستقبلية. كل ذلك يحتاج الى تمويل والى صندوق النقد الدولي والى مصارف جديدة. انها تطلعات الى المستقبل نرتبها اليوم ضمن خطة اطلقنا عليها اسم Aspire. ع.ش.

الطاقة، وهيكله الضمان الاجتماعي. يجب ترشيح حجم القطاع العام الذي يشكل 35% من قيمة الموازنة العامة، اعتماد الرقمنة مع القطاع العام، تحديد واقع المرافق العامة لتحفيز الاستثمارات، تفعيل عمل القضاء، وتعديل القوانين الضريبية.

■ ما هو حجم الاستثمارات في لبنان؟
□ زادت الاستثمارات في قطاع الطاقة 13 مرة عما كانت عليه سابقا. وشهد قطاع السياحة والضيافة افتتاح 200 مطعم، اضافة الى بيوت الضيافة التي انتشرت في لبنان. فيما ارتفعت قيمة الاستثمارات في صناعة الادوية من 75 مليون دولار عام 2019 الى 150 مليونا عام 2022. وبلغت نسبة انشاء مصانع جديدة في مختلف القطاعات 10%، ويمكن ان